مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 10 العدد: 01 / جوان-2023
ص 562 - 579
OEB Univ. Publish. Co.

آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

Mechanisms for reforming government support policy in Algeria

د. ميلود ناصر [1] [*]، د. مركيك عبد الله [2]

[1] مخبر بحث ديناميك الاقتصاد الكلي و التغيرات الهيكلية – جامعة مستغانم (الجزائر)،
Nasser27mm@gmail.com

[2] مخبر بحث ديناميك الاقتصاد الكلي و التغيرات الهيكلية – جامعة مستغانم (الجزائر)،
Abdellah.markik.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/02 تاريخ قبول النشر: 2023/06/07 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص وتقييم الدعم الحكومي في الجزائر الذي يظهر في نفقات التسيير، وكيفية العمل على إصلاحه والانتقال من الدعم المعمم أو الشامل إلى الدعم الموجه و إبراز مبادئه وأهدافه المتمثلة أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية و التي نكاد لا نراها في واقعنا الجزائري، بحيث أن استفادة الأغنياء والفقراء على سواء قد زاد من ارتفاع نفقات الدعم الحكومي و أصبح من الصعب الاستمرار في تمويله من قبل الدولة، ولذلك يجب إعادة النظر في سياسة الدعم الموضوعة، و العمل على استهداف الفئة المستحقة فقط من خلال الاعتماد على المؤشرات والآليات التسيير الحديثة التي توجه و تؤطر هذا الدعم.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، الدعم الموجه، الدعم المعمم، آليات.
تصنيف JEL : A01،N03.

Abstract: This research paper aims to diagnose and evaluate government support in Algeria, which appears in operating expenses, and how to work to reform it and move from generalized or comprehensive support to targeted support and highlight its principles and objectives represented mainly in achieving social justice, which we almost do not see in our Algerian reality, so that The benefit of the rich and the poor alike has increased the expenditures of government support and it has become difficult to continue to be funded by the state, and therefore the established support policy must be reconsidered, and work to target the deserving group only by relying on indicators and modern management mechanisms that direct and frame this support.

Keywords: Righteousness, Directed Support, Generalized Support, Mechanisms.
Jel Classification Codes: A01, N03.

[*] **المؤلف المرسل:** ميلود ناصر

1. مقدمة

قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال باعتمادها على سياسة الدعم الحكومي المعمم متبعة في ذلك للنظام الاشتراكي و مستغلة في مداخيلها من قطاع المحروقات الذي يشكل اكبر نسبة من الناتج المحلي الخام، وذلك للتخفيف من معدل الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، لكن بعد فترة التسعينات توجهت إلى اقتصاد السوق نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي فرضها عليها صندوق النقدي الدولي و البنك العالمي، مما أدى إلى بداية ظهور التفاوت الطبقي و الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى التوسع في سياسة الدعم الحكومي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية مثل إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع و المحافظة على الاستقرار العام للأسعار وتحفيز ودعم المنتجين وتعزيز تنافسية المنتوج المحلي وحمايته من المنافسة الاجنبية، وعلى الرغم من هذا التوسع إلا أنها لم تستطع تحقيق هذه الأهداف و الخروج من سياسة الدعم الشامل، و ضلت الجزائر تنتهج آليات إصلاح الدعم لجعله أكثر كفاءة وذلك بتوجيهه، أي استهداف الفئات المعنية بدعم دون غيرها و الانتقال من دعم الشامل إلى الدعم الموجه وبهذا الانتقال يتطلب إصلاح كامل ودقيق في سياسة الدعم المطبقة حاليا.

وعلى ضوء هذا الكلام قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما هي آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر؟**

الاسئلة الفرعية:

- هل سياسة الدعم الحكومي المطبقة حاليا تخدم الفقراء دون الأغنياء؟
- ما هي الآليات الممكن استعمالها من اجل استهداف الفئة المحتاجة للدعم فقط؟
- هل من ضرورة الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه؟

الفرضيات:

- سياسة الدعم ليست موجهة للفقراء فقط بل للأغنياء بسبب وجود ثغرات في تطبيقها.
- يوجد عدة آليات من أجل استهداف الفئة المحتاجة.
- لا يمكن الاستغناء عن الدعم الحكومي وإنما التوجه إلى دعم منظم وموجه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر من حيث فعاليتها المالية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تقديم بدائل اصلاح هذه السياسة بما يخدم استدامتها وكفاءتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف آثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كون الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه في الجزائر أصبح من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يجب مناقشتها، خاصة في ظل المساواة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة والاستفادة منه.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات الاحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة، كما استخدمنا كذلك المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات المتعلقة بالموضوع المعالج وإدراجها في جداول.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (andrew jewell, 2016)** هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة اصلاح نظام الدعم في الجزائر منها ضرورة خفض معظم الدعم المعمم تدريجيا والتحول إلى الدعم المباشر للمستفيدين ، وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية ووضع آلية للإصلاح بعيدة عن الاعتبارات السياسية.
- **دراسة (poalo verme, 2016)** اهتمت هذه الدراسة بدراسة اصلاحات الدعم في ثماني دول بمنطقة الشرق الأوسط ما بين (2010– 2014) بحيث بينت حدوث اصلاحات خلال فترات سياسية غير عادية كما ناقشت ايجابيات وسلبيات وخيارات السياسات البديلة، واختتمت بتقديم الخبرات والافاق المستقبلية.

تقسيمات الدراسة:

من اجل معالجة هذه الاشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى 3 محاور:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي
- ✓ **المحور الثاني:** واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر
- ✓ **المحور الثالث:** آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي

2. الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي

1.2 مفهوم الدعم الحكومي:

عرفه **كارل شوب** على أنه "أسلوب تنتهجه الحكومات وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسر أو الشركات في القطاع الخاص من المجتمع تمكنهم من اقتناء السلع وخدمات بأسعار أقل من أسعارها". (أبو بكر و بن أحمد ، 2018، صفحة 112)

وعرف كذلك على أنه تدابير تبقي الأسعار أقل من مستوى السوق من خلال منح الدعم المباشر أو الغير المباشر أي أنه مساعدات مادية تقدم من الحكومة لتقليل من أسعار السلع والخدمات إما من أجل المنتجين أومن اجل المواطن. (Al-Khawaldeh & Al-Batayneh, 2018, p. 153)

2.2 أنواع الدعم الحكومي:

- **دعم الغذاء:**

ينقسم هذا النوع من الدعم إلى أربعة أنواع رئيسية هي دعم البطاقات التموينية rationed subsidies والتي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد هذه الأسرة، وأيضا كوبونات الغذاء food stamps حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بالأسعار السائدة في السوق، بالإضافة إلى كل من برامج التغذية المكملة supplementary feeding program ، ويأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية للأطفال ويستهدف فئات بعينها مثل: تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل، ودعم أسعار الغذاء food price subsidies ، والذي يتناسق مع واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه. و توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق. (أبو زيد ، 2019، الصفحات 157-158)

- **دعم الطاقة:**

حيث يتم دعم أسعار الطاقة من طرف الحكومة وتسعيرها بأقل من تكلفة الإنتاج.

- **دعم السكن:**

هو عبارة عن دعم مالي للأسر من أجل الحصول على الملكية في إطار بناء أو شراء مسكن عائلي عن طريق مساعدة مالية تمنحها الدولة للمستفيد مباشرة أو عن طريق هيئة إقراض مالية، حيث يتم منح تلك المساعدات وفق الأشكال التالية:

- إعانة شخصية لفائدة المستفيدين من مسكن جديد أمام متعامل في الترقية العقارية.
- إعانة شخصية متبوعة إن اقتضى الأمر بتخفيض لنسبة الفوائد لفائدة المستفيدين من البناء الذاتي في الوسط الريفي.
- إعانة ترميم أو توسيع مسكن ممتلك ملكية تامة في الوسط الحضري والريفي ويدخل في إطار عملية التعمير الهادفة لمعالجة الإطار المبني طبقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب قرار الوزير المكلف بالسكن.

- **الدعم النقدي:**

يتمثل نظام الدعم النقدي في تقديم مساعدات نقدية لبعض فئات المجتمع التي تحتاج الى المساعدة مثل كبار السن والمرأة المعيلة وأصحاب الاحتياجات الخاصة. (عرفة، 2005، الصفحات 73-74) وهو في الغالب يتخذ ثلاثة أشكال أهمها:

- دعم نقدي عام على شكل مساعدات حكومية، يمنح اعتماد على دخل الفرد أو الأسرة، أو القدرة الشرائية على العمل (كتلك الموجهة إلى كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة).
- دعم نقدي خاص يعتمد على عدد الأطفال، يهدف إلى رعاية الأطفال تعليميا وصحيا.
- تحويلات مشروطة بضرورة تعليم الأسرة أبنائها.

3.2 أشكال وآليات الدعم الحكومي

- **دعم حكومي صريح explicit subsidies:**

- دعم السكن.
- الدعم الموجه للمجتمع.
- الإعانات العائلية، الرعاية الصحية، دعم التعليم.
- دعم أسعار المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب الغذائية، الحليب (دون حليب الأطفال)، السكر وزيت الطعام).

- دعم الكهرباء والماء والغاز.
- الصادرات الزراعية، مدخلات الانتاج الزراعي ومياه الري.
- دعم فئة المتقاعدين.
- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين وذوي الدخل المنخفض.
- دعم المجاهدين.
- الدعم الموجه لبعض المؤسسات الحكومية الانتاجية والخدمية مثل الخطوط الجوية الجزائرية والجزائرية للمياه وغيرها.

- **دعم حكومي ضمني implicit subsidies**

من خلال تخفيض الأسعار:

- دعم المواد الطاقوية مثل: (الديزل، البنزين، المازوت، الكيروسين، غاز الطبخ، الكهرباء).
- دعم توازن شركة سونلغاز.

من خلال دعم فوائد القروض:

- دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقروض السكن.
- يتضمن الدعم الموجه للمؤسسات، دعم للأسعار بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات.

من خلال خفض الضرائب والرسوم الحكومية:

- السكر وزيت الطعام – الأدوية البشرية.
- الأسمدة والمخصبات، وأعلاف الحيوانات، مدخلات الإنتاج الصناعي. (طارق ، 2018، الصفحات 19-20)

3. واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

1.3 نلخص واقع الدعم المعمم في الجزائر من خلال الجدول رقم 01:

الجدول رقم 01: الدعم المعمم في الجزائر خلال الفترة (2013 – 2020).

الوحدة: مليون دينار	2013	2014	2015	2016
دعم السكن	**250631**	**255192**	**403275**	**471294**
دعم العائلات	**405579**	**422140**	**479635**	**444489**
1 التعويضات العائلية	**41892**	**42478**	**41813**	**42717**
2 دعم التعليم	**100308**	**103012**	**109484**	**114425**
3 دعم أسعار الحبوب، الحليب ...	**197406**	**213693**	**246819**	**224499**
4 دعم الكهرباء والغاز والماء	**65973**	**62957**	**81519**	**62839**
دعم المعاشات	**257936**	**320478**	**251308**	**243513**
دعم الصحة	**263708**	**320478**	**225204**	**321343**
دعم المجاهدين	**171938**	**180557**	**198219**	**197719**
دعم المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف	**444569**	**178659**	**172673**	**163221**
مجموع التحويلات الحكومية	**1574361**	**1609123**	**1830314**	**1841570**
التحويلات الاجتماعية / ميزانية الدولة %	%22.9	21%	20.9%	23.1%
التحويلات الاجتماعية / اجمالي الناتج المحلي%	9.5%	9.3%	11%	9.8%

تابع للجدول رقم 01:

الوحدة: مليون دينار	2017	2018	2019	2020
دعم السكن	**304930**	**396069**	**396978**	**360165**
دعم العائلات	**445542**	**427593**	**453047**	**446488**
5 التعويضات العائلية	**41585**	**36298**	**34331**	**41822**

6 دعم التعليم	**116721**	**111835**	**121457**	**124516**
7 دعم أسعار الحبوب، الحليب ...	**182129**	**197715**	**208411**	**198232**
8 دعم الكهرباء، الغاز والماء	**65107**	**256205**	**281975**	**81918**
دعم المعاشات	**236781**	**270912**	**281974**	**288379**
دعم الصحة	**330186**	**330212**	**336873**	**338262**
دعم المجاهدين	**197859**	**200446**	**198895**	**198395**
دعم المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف	**149625**	**153292**	**153000**	**165889**
مجموع التحويلات الحكومية	**1624923**	**1763817**	**1820667**	**1797578**
التحويلات الاجتماعية / ميزانية الدولة %	23.6%	20.4%	21.3%	23%
التحويلات الاجتماعية / اجمالي الناتج المحلي%	8.7%	8.7%	8.8%	8.4%

Source: (Le site officiel du ministère des Finances ,rapport de présentation du projet de la loi de finances pour les années: 2016,2018,2019,2020, s.d., pp. 34-48-36-44)

الشكل رقم 01: متوسط نسبة توزيع الدعم الحكومي على مختلف برامجه من 2013 إلى 2020.

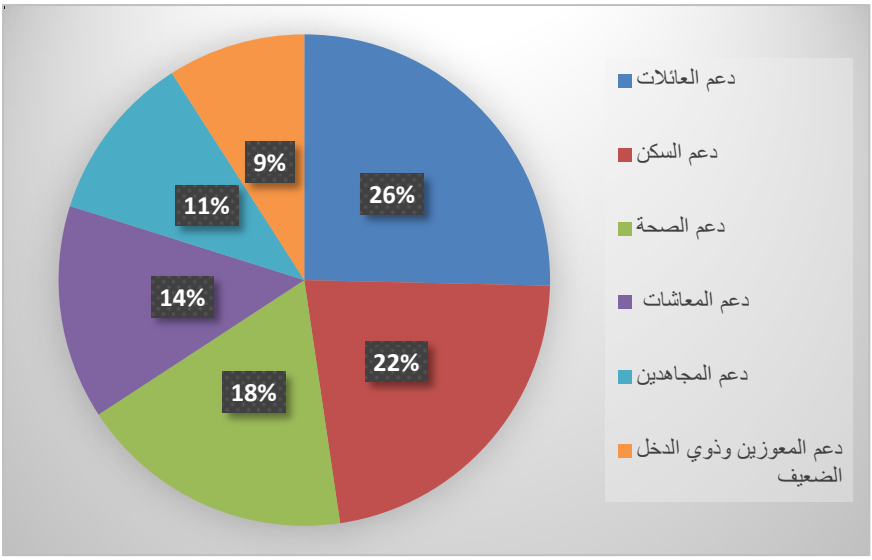

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الشكل رقم 01 يمكننا تحليل مكونات الدعم الحكومي المعمم في الجزائر والمتكونة من العناصر التالية كما يوضح الشكل.

- **دعم السكن:**

تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تأرق الدولة لهذا تسعى الدولة جاهدة لتخفيف من حدتها ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن من إجمالي الدعم حيث قدرت بمتوسط نسبة 22,17 بالمائة للفترة الممتدة بين 2013 و2020 كما هي موضحة في الشكل رقم 01، وعلى الرغم من أن هذا الدعم يعتبر نوع من أنواع الدعم الموجه حيث تكون الاستفادة منه وفق شروط محددة تتوفر في المستفيد حسب نوع صيغة السكن التي يستفيد منها إلى أن نسبة الدعم لم تنخفض وهو ما يعكس وجود أزمة سكن حقيقية، وعلى الرغم من أن قطاع السكن كان ضمن اهتمامات مختلف البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحقيق الانعاش الاقتصادي ورفع معدل النمو، ويمكن ارجاع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:

أ- النزوح الريفي نحو المدن نتيجة غياب متطلبات التنمية في أغلب المناطق الريفية.

ب- ارتفاع النمو الديمغرافي في الجزائر.

ج- ضعف القدرة المالية للمواطنين نتيجة ضعف القدرة الشرائية للنقود خاصة في ظل غياب إصلاح نظام الأجور مما يجعل المواطنين عاجزين عن شراء السكنات في ظل ارتفاع أسعارها مما جعل الدولة تراعي دعمها للسكنات بما يتماشى مع دخل كل مواطن وينعكس ذلك من خلال مختلف الصيغ السكنية الموجودة.

د- ارتفاع عدد السكنات الغير مسجلة في المحافظة العقارية مما يجعل الدولة عاجزة على تطبيق شروط الاستفادة من الدعم السكني، والذي ينتج عنه ارتفاع عدد السكنات الشاغرة التي تستفيد منها مختلف الفئات بغض النظر عن وضعها المالي.

هـ- اتساع الفئة النشيطة في القطاع الموازي مما جعل الدولة عاجزة على ضبط ومتابعة المستفيدين من الدعم في مجال السكن خاصة السكنات ذات الصبغة الاجتماعية.

- **دعم قطاع الصحة:**

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن متوسط نسبة حصول قطاع الصحة على الدعم يقدر بـ 18% خلال الفترة الممتدة من بين 2013 إلى 2020، وهو يحتل المرتبة الثالثة بعد دعم العائلات ودعم السكن، لكن على الرغم من ذلك يتميز قطاع الصحة العام في الجزائر بضعف الخدمات الصحية وفي بعض الحالات بانعدامها، مما يدفع بالفقراء إلى التوجه نحو الخواص في ظل ارتفاع تكاليف العلاج.

أما فيما يخص المجاهدين ودعم المعوزين فيبقى الاشكال مطروح في قيمة المبلغ المالي الذي يقدم للمعوزين في ظل ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الفترة الشرائية للنقود.

- **دعم العائلات:**

احتل القطاع العائلي المرتبة الأولى بمتوسط نسبته 25.9 % من إجمالي الدعم بين سنة 2013 و2020، كما يوضح الشكل رقم 01، ويتكون الدعم العائلي من المنح

العائلية، ودعم التعليم، دعم القمح والموارد الغذائية، ودعم الغاز والماء ويحتل دعم القمح والمواد الغذائية المرتبة الأولى كما هو موضح في الشكل رقم 02.

الشكل رقم 02: متوسط نسبة توزيع دعم العائلات على مختلف برامجه في الجزائر بين سنة 2013 و2020.

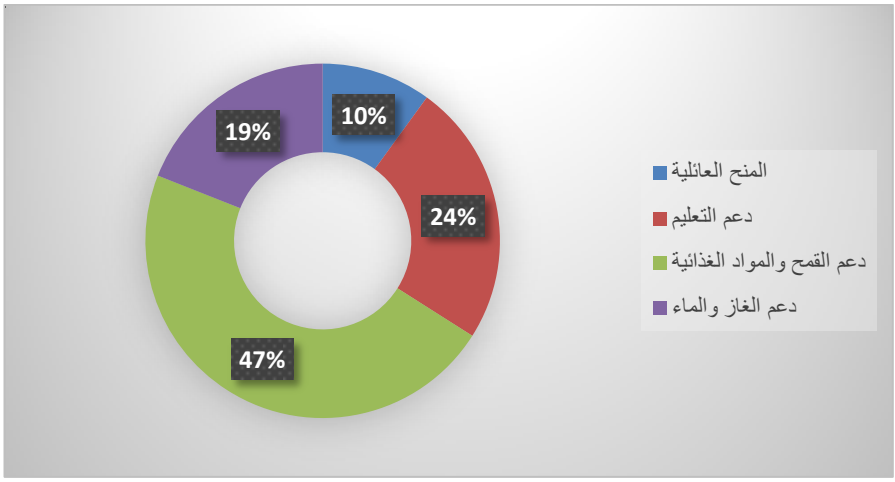

Source: par les chercheurs bases sur les rapports de presentation du projet de la loi de finances (2010-2020).

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن دعم القمح والمواد الغذائية يمثل متوسط نسبته 47 %من دعم العائلات بين سنة 2013 و2020، وبالتالي فهو يستحوذ على أكبر حصة من دعم العائلات.

4. آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي.

يمكن الانتقال من الدعم الحكومي المعمم إلى الدعم الموجه(الانتقائي) من خلال اتباع الآليات التالية:

- **تحديد الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم:**

تعتبر الفئة المستهدفة التي تستحق الدعم بمثابة الطبقة الفقيرة في المجتمع التي تعاني من انخفاض مستوى دخلها أو انعدامه وهذه الطبقة في حد ذاتها تنقسم إلى فئتين فئة تعيش في فقر وفئة أخرى تعيش تحت حد الفقر وهي فئة ليس لها القدرة حتى على تلبية أدنى الحاجات في سلم هرم الحاجات الإنسانية.

- **تحديد آليات استهداف المستحقين للدعم:**

تشير التجارب الدولية إلى وجود آليات عديدة لتحديد المستحقين للدعم تعتمد في ذلك على دخل الأسرة (means test)، أو مؤشرات تقريبية على دخل أو انفاق الأسرة وتساعد في تحديد مستوى معيشتها ويكون من الصعب التلاعب فيها (proxy mens test) ، أو الاستعانة بالمسؤولين في المجتمع المحلي في تحديد الأسر المستحقة للدعم في ضوء معرفتهم بالظروف المعيشية لكل منها (community targeting) أو الاستهداف الديموغرافي للأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات معينة مثل سن رب الأسرة وعدد أطفالها خاصة الفتيات(demographic targeting) ، أو من خلال ما يعرف بالاستهداف أو الاختيار الذاتي لدعم السلع والخدمات التي من المتوقع أن يقل طلب المستهلك عليها كلما ارتفع دخله (self- targeting). (عرفة، 2005، الصفحات 17-18)

وتوجد بعض الدول تنتهج في بعض الحالات أكثر من آليات لتحديد المستفيدين من الدعم، وهذه الآليات تختلف من دولة إلى أخرى أما فيما يخص الجزائر فيمكن اقتراح الآليات التالية:

- مؤشر القدرة المالية أو دخل الأسرة:(means test)

بعد تحديد الحد الأدنى للدخل الذي يسمح للأسرة بالاستفادة من الدعم، يبدأ العمل وفق هذه الآلية التي تقوم على جمع المعلومات عن الدخل الاجمالي للأسر أو الأفراد، وهذا يتطلب إما زيارة من قبل مسؤول تابع للمكتب الذي يشرف على توجيه الدخل إلى منزل العائلة أو الشخص الذي يريد الاستفادة، أو زيارة الشخص الذي يريد الاستفادة من الدعم المكتب المخصص للبرنامج . (COADY, MARGARET , & JOHN , 2004, pp. 49-50) ، كما يمكن الاعتماد كذلك على التسجيل الالكتروني، ويمكن الاعتماد في التحقق من الدخل على مصلحة الضمان الاجتماعي، أو مصلحة الضرائب، أو مصلحة السكن، لكن في الجزائر يمكن أن تواجه هذه الآلية العديد من الصعوبات أهمها اتساع القطاع الموازي الذي يمثل حوالي 45% من إجمالي القوى العاملة، مما يجعل الوثائق المقدمة لا تعكس الوضعية الحقيقية للمستفيد من الدعم لذا يمكن الاعتماد على إشراك المجتمع المدني.

- **آلية إشراك المجتمع المدني:**

تستخدم هذه الآلية في بعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك، لتعزيز اللامركزية في تطبيق برامج الدعم حيث تتيح هذه الآلية مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشاديه بأسماء الأسر المستحقة لدعم والاستفادة من المعلومات المتوافرة لدى المسؤولين في المجتمع المحلي عن الظروف المعيشية لهذا المجتمع. (حلمي، 2005، الصفحات 28-29)، وتلعب هذه الآلية دور كبير في تقريب بين الإدارة والمواطن مما يسهل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد الذين يستفيدون من مختلف برامج الدعم فعلى سبيل المثال: نجد في الجزائر أن رئيس جمعية الحي يلعب دور كبير في تحديد قائمة الاستفادة من برنامج قفة رمضان، كما يساعد على تقديم معلومات للوضعية المالية للأشخاص الذين يقدمون ملفات للاستفادة من السكنات الاجتماعية.

- **الاستهداف الجغرافي للمناطق التي تعاني الفقر:**

تتناسب هذه الآلية مع الدول التي تعاني من اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة بين المناطق الجغرافية داخل الدولة (أي تركز الفقر في مناطق جغرافية معينة مثل: ما يعرف بمناطق الظل في الجزائر) حيث يتم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعبر عن انخفاض مستوى المعيشة في هذه المناطق مثل: ارتفاع نسبة السكان المحرومين من المرافق العامة أو انتشار ظاهرة عمالة الأطفال أو ارتفاع معدل الأمية بين السكان المحرومين من المرافق العامة أو متوسط عدد الأفراد الذين يعيشون في غرفة واحدة. (حلمي، 2005، الصفحات 29-30)

ومن أجل زيادة فرص نجاح اصلاح الدعم يمكن للدولة الأخذ بمجموعة من الاجراءات المناسبة لذلك من بينها:

- الانتقال من نظام الدعم الشامل إلى نظلم البطاقات الذكية، أو ما يطلق عليها بالبطاقات التموينية أو الدعم العيني وهي بطاقات التي تعطى للفئة المستهدفة التي تستحقها، بحيث يتم تحديد أنواع السلع (سلع غذائية، سلع الطاقة) والكميات التي يمكن اقتناؤها بأسعار مدعمة من خلال هذه البطاقة، ومن بين البلدان التي تتبع هذا النظام العراق، الكويت ومصر، فمصر مثلا: بدأت العمل ببطاقة التموين في منتصف الستينات، ومن خلال هذه البطاقة يمكن لجميع الأسر

الحصول على حصة شهرية محددة من مختلف السلع (دقيق، زيت الطعام، شاي ومواد، المشتقات النفطية، الغاز...وغيرها من السلع)، بحيث تختلف الكمية المتاحة من أسرة إلى أخرى، وقد قامت الحكومة المصرية سنة 1981 بوضع بطاقتين مختلفتين الحمراء والخضراء، بحيث أن الحمراء تدعم مجموعة من السلع والأشخاص في المهن ذات الدخل المرتفع. (Gutner, 2002, pp. 455-476)

- الأخذ باقتراحات صندوق النقد الدولي، وذلك باستبدال الدعم الشامل بالدعم النقدي المباشر للدخل (التحويلات النقدية) والذي يكون على نوعين، دعم نقدي مشروط أو غير مشروط، بحيث تتغير قيمة التحويلات النقدية بتغير حجم الأسرة وحدة الفقر، وأسعار المواد محليا ودوليا، وهذا النظام من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاعانات وضمان وصولها إلى مستحقيها.

لا يخفى أن لهذا الاقتراح آثار سلبية خاصة على معدل التضخم وذلك بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج عند المصانع من سلع أولية، إلا أن الآثار الايجابية تكون أكبر خاصة على موارد الدولة، كما يمكن للدولة التقليل من وقعها إذا استعانت بالخطوات والتي سيتم التطرق إليها لاحقا.

- يمكن للدولة أن تأخذ بنظام البطاقات التموينية والدعم النقدي معا، ومن بين البلدان التي تتبع ذلك فرنسا ويطلق عليه بالضمان الاجتماعي، ويستفيد من هذا الدعم العائلات التي لم يبلغ مستواها المعيشي مستوى الحد الأدنى من متطلبات الحياة أو أن دخلها دون الحد الأدنى لأجور العامل غير الماهر المحدد قانونا. (جايد مشكور ، رشم ، و كاظم الحسني ، 2013، الصفحات 89-106)

والأخذ بهذه الاقتراحات يلزم على الدولة القيام بدراسات دقيقة لوضعية من أجل نجاحها.

- فيما يخص اصلاح الدعم الموجه للطاقة، فيجب اتباع اقتراحات صندوق النقد الدولي التي تقوم على الربط التلقائي للأسعار المحلية مع الأسعار في الأسواق العالمية أي تحرير الأسعار، مع اتباعها بإجراءات خاصة، كخوصصة قطاع الطاقة والحد من احتكار الدولة له، ومن بين البلدان التي اتخذت هذا الاجراء البرازيل وذلك سنة 1990، حيث قامت بتحرير و خوصصت قطاع الصحة وقد

تزامن هذا القرار مع سياسة تحرير الاقتصاد البرازيلي، ومن أجل انجاح هذا الاجراء استعانت الحكومة بحجة أن دخول القطاع الخاص سوف يزيد من المنافسة وبالتالي سوف تزيد الكفاءة وتنخفض التكاليف، كما أن الأسعار سوف تنخفض وتتحسن جودة الخدمات وهذا ما يعوضهم عن إلغاء الإعانات ومن أجل تفادي الآثار السلبية لرفع الدعم، قامت الحكومة برفعه تدريجيا وذلك خلال الفترة الممتدة 1991-2001 حيث بدأت سنة 1991 بتحرير مجموعة من المنتجات التي يستخدمها عدد قليل من المستهلكين (مواد التشحيم مثلا) ثم انتقلت تدريجيا في كل سنة لرفع الدعم عن باقي المواد، ففي سنة 1999 ثم الرفع على البنزين وزيت الوقود حتى انهت الفترة أي سنة 2001 بتحرير المنتجات المستخدمة على نطاق واسع كالغازولين، كما تم خلال فترة التسعينات خوصصت العديد من شركات الكهرباء المملوكة للدولة. (نجيب مهودر و أبحاث أقدم ، 2012، الصفحات 01-03)

من أجل تفادي التأثير السلبي على الطبقات الفقيرة وخاصة بسبب ارتفاع الأسعار، وعدم الرجوع إلى اقتراح الدعم، قامت الدولة باستعمال التحويلات النقدية المشروطة، ومن بين البرامج التي تبنتها ولاقت نجاحا كبيرا برنامجي بولسا اسكولا bolsa escola وبولسا فاميليا bolsa familia.

- كما يمكن اتباع اجراء تحرير أسعار مواد الطاقة باستخدام التعريفات متعددة المستويات بحيث يختلف السعر باختلاف المنطقة، والكمية المستهلكة وغيرها من المعايير التي يمكن استخدامها في عملية المفارقة، ومن بين البلدان التي اتخذت هذا الاجراء دولة إيران، فبعد قيامها سنة 2007 عقب الأزمة المالية العالمية بإصلاح الدعم الموجه للطاقة من خلال تقنين البنزين المدعوم باستخدام البطاقات الذكية قامت مرة أخرى في 2010 بإصلاح الدعم على مواد الطاقة وذلك بتحرير الأسعار.

5. خاتمة:

رغم أن إصلاح نظام الدعم ليس بالأمر اليسير، لكن التوجه نحو سياسة الدعم الموجه تدريجيا أصبح ضرورة ملحة وقد ازدادت الحاجة إلى ذلك تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما جعل الجزائر أمام وضع مالي صعب خاصة في ظل الاستمرار في

تمويل مختلف برامج الدعم، ويمكن للجزائر أن تعتمد في سياستها على مختلف المؤشرات والآليات التي اعتمدتها مختلف الدول مثل مؤشر الدخل، آلية استهداف المناطق الجغرافية، آلية اشراك المجتمع المدني، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على سياسة الدعم كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروات الموارد الطبيعية.
- سياسة الدعم الحكومي في الجزائر تسبب ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات.
- تعتمد الدولة الجزائرية في تطبيق سياستها للدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الانتاج، مما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعمة.
- تعتبر منظومة الدعم الحكومي بشكلها الحالي ككل، تراجعية إلى حد كبير وتستفيد أساسا منها الأسر الأغنى من الأسر الأفقر.
- تمثل مخصصات الدعم الحكومي أكثر من ربع إيرادات الميزانية العامة للدولة وأكثر من 10 % من الناتج المحلي الخام.
- تتسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- تخصص الدولة أكثر من خمس ميزانيتها للدعم، الذي يكون على شكل نفقات نهائية ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد وتساهم بشكل كبير في بقاء النفقات الجارية عند مستوياتها المرتفعة.
- توجه الدولة نحو إصلاح الدعم الشامل باستخدام الدعم المباشر أو البطاقات التموينية والتي أصبحت ضرورة ملحة خاصة إذا أرادت فعلا القيام بإجراءات للضبط المالي لحل مشكلة العجز في الميزانية العامة.

6. التوصيات:

من أهم التوصيات التي خرجنا بها عند معالجتنا لهذا الموضوع هي:

ينبغي على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي المطبقة وهيكلتها في إطار استراتيجية وطنية لها أهداف محددة، من خلال تحسين آليات الاستهداف والتي تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه كخطوة مرحلية أولى في الأجل

القصير والمتوسط، وهو ما يصطلح عليه بالدعم الموجه، ثم التحول تدريجيا من سياسة الدعم العيني إلى سياسة الدعم النقدي المشروط (التحويلات النقدية المباشرة للمستحقين)، فمن شأن وجود نظام جيد للتحويلات النقدية أن يكون وسيلة أكثر كفاءة وفعالية.

7. قائمة المراجع:

Al-Khawaldeh, B., & Al-Batayneh, I. (2018). the impact of governement support for weat on the budget defficit. Global Journal of Economics and Business, 04(02), 152-163.

COADY, D., MARGARET , G., & JOHN , H. (2004). targeting of transfers in developing countries review of lessons and experience. wachington: The International Bank for Reconstruction and Development.

Gutner, T. (2002, 10 06). the political economory of food refurm. Consulté le 03 05, 2023, sur https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0306919202000490

Le site officiel du ministère des Finances ,rapport de présentation du projet de la loi de finances pour les années: 2016,2018,2019,2020. (s.d.). Consulté le 03 05, 2023, sur https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/rapports-lois

أحمد عرفة. (نوفمبر، 2005). الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه. الاسكندرية- مصر : دار التعليم للنشر والتوزيع.

اسماعيل طارق . (12 06، 2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. تاريخ الاسترداد 02 02, 2023، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/subsidy-policies-arab-countries.pdf

امينة حلمي. (2005). كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر. مصر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 10 02, 2023، من file:///C:/Users/nasser27/Downloads/012720%20(2).pdf

حنصال أبو بكر، و سعدية بن أحمد. (2018). إستراتجية الدعم الحوكمي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ،. مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، 01(07)، 108-138.

سعود جايد مشكور، محمد حسن رشم ، و كمال كاظم الحسني. (2013). نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق– دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، 03(07)، 89–106.

مها محمود أبو زيد . (07، 2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 56(03)، 157–158.

هيفاء نجيب مهودر، وأبحاث أقدم. (2012). الدعم الحوكمي في الفكرالاقتصادي. مجلة الإقتصادي الخليجي، 29(23)، 01–03.